



knowing you

٢٠٢٤/مايو/٩٩١/AH

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى أعضاء جمعية بني ياس التعاونية والشركة التابعة لها

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لجمعية بني ياس التعاونية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة ("الجمعية") والشركة التابعة لها (ويشار إليها معاً باسم "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وكل من بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة، بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وبيان التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرخصة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير الموضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية الموحدة. نحن مستقلين عن المجموعة وفقاً لمجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (IESBA) ومتطلبات الأخلاقيات المهنية التي هي ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ونكون قد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه الشروط ومعايير IESBA. نعتقد أن أدلة التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نمتد إليه في تكوين رأينا.

مادة أخرى

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة السابقة من قبل مدقق حسابات آخر والذي أبدى تقريره المؤرخ في ١٩ مايو ٢٠٢٣ رأياً محتفظاً حول تلك البيانات المالية الموحدة.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأيضاً مسؤولة عن إعداد نظام الرقابة الداخلي والذي تعتبره الإدارة ضرورياً لغرض إعداد بيانات مالية موحدة، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

إن الإدارة مسؤولة، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار والإفصاح، عندما ينطبق ذلك، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي، إلا في حال وجود لية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف أعمالها أو عدم وجود بديل واقعي خلاف ذلك.

القائمين على الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.



Kreston Menon Chartered Accountants,

705, Abu Dhabi Plaza Tower, Hamdan Street, P.O. Box 31616, Abu Dhabi, UAE

T +971 2 677 2727 | F +971 2 677 3737 | abudhabi@krestonmenon.com | krestonmenon.com

Dubai | Abu Dhabi | Sharjah | Ras Al Khaimah | Jebel Ali | DAFZ | HFZ | DNCC | KIZAD

An independent member of the
Kreston Global network

MEMBER OF THE
FORUM OF FIRMS

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى أعضاء جمعية بنى ياس التعاونية والشركة التابعة لها (تابع)

مسؤولية المنفق حول تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائماً أي خطأ جوهري، إن وجد. إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين استناداً لهذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث إن الاحتيال قد يشمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو سوء التمثيل أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على الاستمرار. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإنه يتطلب منا أن نلفت الانتباه في تقريرنا عن التدقيق إلى الإيضاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في الحد من قدرة المجموعة على الاستمرار.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للبيانات المالية الموحدة بما فيها الإفصاحات وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف والأداء فيما يتعلق بتدقيق المجموعة. ونظراً لمسؤولين وحدنا عن رأينا المتعلق بالتدقيق.

نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في نطاق المخطط وتوقيت التدقيق والنتائج الهامة لمراجعة الحسابات، ومهمة العثور على أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية والتي تم تحديدها خلال تدقيقنا.



تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى أعضاء جمعية بني ياس التعاونية والشركة التابعة لها (تابع)

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما هو مطلوب من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة. وبناء على القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ في شأن الجمعية التعاونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، نفيد بما يلي:

١. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا،
٢. تم إعداد البيانات المالية الموحدة والامتثال، من جميع النواحي الجوهرية، مع الأحكام المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة والقانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ في شأن الجمعية التعاونية في دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للجمعية،
٣. تحتفظ المجموعة بسجلات محاسبية منتظمة،
٤. لدى المجموعة استثمار في الأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ كما هو مفصل في الملاحظة ٨ حول البيانات المالية الموحدة،
٥. المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة، بقدر ما أنها تتعلق بهذه البيانات المالية الموحدة، تتفق مع دفاتر حسابات المجموعة،
٦. إيضاح ٢٢ حول البيانات المالية الموحدة يفصح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة الجوهرية والشروط التي يمكن بموجبها إجرائها، و
٧. استناداً إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا، فإنه لم يصل إلى انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، الأحكام المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة والقانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ في شأن الجمعية التعاونية في دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للجمعية، بالشكل الذي من شأنه أن يؤثر جوهرياً في نشاطها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

أبو ظبي
٣١ مايو ٢٠٢٤

زيد قعدان
مدقق مرخص : ٧٣٣
كريستون مينون محاسبون قانونيون